TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The concept of Middle Eastern Arab state Between democratic transformation and political participation

Asst.Prof .Dr. Asaad Abdul Wahab Abdul Karim *
Tikrit University – College of Political Science

Asst.Lecture. Hashim Zamil Kaiem
Tikrit University – College of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 10 Feb 2019
- Accepted 18 Feb 2019
- Available online 20 Aug 2019

Keywords:
- Middle East
- Arab state
- democratic transformation
- political participation
- Political thought

Abstract: The forms and characteristics of the Arab state vary according to the different forms of government represented within the Middle East system, from the monarchies, republics and emirates at the level of the general state, or tyrannies, oligarchies, tribal singles, and nervous individuals at the level of the private state. For this diversity in shapes and differences in characteristics.

* **Corresponding Author:** Asaad Abdul Wahab Abdul Karim**, E-Mail:** asaad@tu.edu.iq **,Tel:** 009647703234712 **, Affiliation**: Tikrit University – College of Political Science.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 353-374

مفهوم الدولة العربية الشرق اوسطية

بين التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية

أ.م.د. اسعد عبدالوهاب عبد الكريم

جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

م.م. هاشم زامل كايم

جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 8/اب/2019
- القبول : 14/اب/2019
- النشر المباشر : 16/مايو/2019

الخلاصة : تتنوع اشكال وخصائص الدولة العربية تبعاً لاختلاف اشكال الحكم المختلفة التي تمثلت بها داخل منظومة الشرق الاوسط، من ملكيات وجمهوريات وامارات على مستوى شكل الدولة العام، او استبداديات واوليغارشيات و فردانيات قبلية وعصبيات على مستوى شكل الدولة الخاص، وبالتالي لاتوجد دولة عربية واحدة متشابهة مع غيرها نتيجة لهذا التنوع في الاشكال والاختلافات في الخصائص.

الكلمات المفتاحية :
- الشَّرق الأوسط
- الدولة العربية
- التحولات الديمقراطية
- المشاركة السياسية
- الفكر السياسي

المقدمة :

تتنوع اشكال وخصائص الدولة العربية تبعاً لاختلاف اشكال الحكم المختلفة التي تمثلت بها داخل منظومة الشرق الاوسط، من ملكيات وجمهوريات وامارات على مستوى شكل الدولة العام، او استبداديات واوليغارشيات و فردانيات قبلية وعصبيات على مستوى شكل الدولة الخاص، وبالتالي لاتوجد دولة عربية واحدة متشابهة مع غيرها نتيجة لهذا التنوع في الاشكال والاختلافات في الخصائص.

البحث يتناول نماذج مختارة من دول عربية مميزة مثل مصر والعراق والسعودية وقطر كونها تحمل خصائص ولها اشكال ومن الممكن بناءتصوات عامة وخاصة حولهما.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

فرضية البحث : ان اشكال الحكم وخصائص مفهوم الدولة العربية مختلف شكلياً الا انها تتشابه في غياب مفهوم المشاركة السياسية.

اهداف البحث: دراسة الدول العربية الشرق اوسطية من خلال المشتركات السياسية التي تجتمع عليها، ومدى تعامل الانظمة الحاكمة مع شعوبها، وبيان امكانية التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية داخل هذه الدول.

هيكلية البحث: ينقسم البحث الى ثلاثة مطالب اساسية:

المطلب الاول: اشكالية نشأة الدول العربية الحديثة

المطلب الثاني: مصادر شرعية الانظمة السياسية العربية

المطلب الثالث: الانظمة السياسية العربية والتعددية السياسية

المطلب الرابع: التحول الديمقراطي في الانظمة العربية

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

المطلب الاول

اشكالية نشأة الدول العربية الحديثة

خرجت الدول العربية إلى حيز الوجود بعد السيطرة الاستعمارية، وهي تحمل مشكلات وتحديات هائلة يأتي في مقدمتها أن الدولة التي نشأت لم تكن نتيجة تعبيرات داخلية نابعة من المجتمع نفسه[1]، فلم تكن هذه الدولة تمثل تطوراً مجتمعياً طبيعياً وذاتياً لتلبية الاحتياجات الفعلية لوجود اجتماعي مشترك ومستمر، بقدر ما كانت إحدى منتجات التبعية الأوروبية.

وتنشأ الدولة من رحم المجتمع المدني وتستمد من ثقافته شرعيتها، الا ان الدولة العربية لم تحظ بهذه الميزة وكانت نشاتها اوليغارشية عسكرية انقسمت الى ملكيات وجمهوريات سلطوية، ويلحظ انها جائت طارئة، ومن ثم تم خلق المجتمع وتكييفة بحسب المصلحة السلطوية[2].

وفي محاول لتفسير نشأتها، هناك من يرى أن أزمتها تكمن في التناقض الذي تعيشه الدولة المنقسمة على نفسها بين التقاليد السلطانية ، والمبادئ البيروقراطية العقلانية التي نادى بها (ماكس فيبر)[3].

وفي تفسيراتهم المختلفة لمشكلة نشوء الدولة العربية – سواء كانت سوسيولوجية او طبقية اقتصادية او طبقية اجتماعية تتعلق بفسيفساء المجتمعات العربية او بسيطرة النخب العسكرية على مقاليد الحكم– فانهم يتفقون على انها مازالت لا عقلانية، واهنة، ومن ثم عنيفة، مرتكزة على العصبيات والعلاقات العشائرية، على بنية عتيقة للشخصية [4].

---

[1] عبد العالي دبلة، **الدولة** (رؤية سوسيولوجية)، ط1، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004) ص79.

[2] فالح عبد الجبار. **الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق**، مصدر سبق ذكره، ص51.

[3] برهان غليون. **المحنة العربية الدولة ضد الأمة**، ط3 ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية2003)، ص121.

[4] عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ، ط8 ، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006) ، ص146.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

وأن أزمة الدولة العربية تكمن في تدني شرعيتها، أو بعبارة أدق، تدني شرعية الأنظمة الحاكمة فيها، فالشرعية يجب أن تقوم على نوع من الثقافة السياسية ويرى المواطن فيها تجسيداً لهويته ولمبادئه الخاصة، ولكن مثل هذه الشرعية لم تكن متوافرة لأغلبية أنظمة الحكم العربية[1].

فضلاً عن افتقارها إلى السيادة الفعلية، وعدم قدرتها على تحقيق الاندماج الكلي والتمثيل والسيطرة الحقيقية على كل مكونات البلاد من جهة وعدم قدرتها على التخلص من التبعية من جهة اخرى[2]. وهذا ما طبعها بالشك والعدوانية والرفض من قبل مجتمعاتها.

المطلب الثاني

مصادر شرعية الانظمة السياسية العربية

تختلف مصادر شرعية السلطة في البلدان العربية باختلاف التجربة التاريخية لهذا البلدان وطبيعة الانظمة الحاكمة فمنها من اكتسب شرعية من مواجهة الاستعمار وقيادة حركات التحرير الوطني ومنها من اكتسب شرعيته في ظل تأييد الشعوب العربية توخياً للاستقلال وتحرير فلسطين وفك أثار التبعية بغض النظر ما اذا كانت الانظمة ملكية او جمهورية [3].

ويمكن ملاحظة طريقة تغيير النظام السياسي بواسطة الانقلاب العسكري وكيف أنها اندرجت تحت شعار (التحرر من الاستعمار) وبذلك كسب شرعيتها، اما الانقلابات العسكرية التي قد تتحول الى معركة تغيير ثورية من اجل مسك زمام السلطة وبذلك تبدأ سيطرة الجيش على الحكم وكسب مشروعيته من خلال حفظ الامن والاستقرار للدولة، فأن هذه الانظمة تكون خطيرة في مصادرة الحريات العامة بحجة

---

[5] خميس حزام والي، **أشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع الاشارة الى تجربة الجزائر**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003) ص54.

[6] سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** ، ط3 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص47.

[3] ايليا حريق، مجموعة من الباحثين، **نشوء نظام الدولة في الوطن العربي** ، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1989) ص34.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

المحافظة على الاسس والاستقرار السياسي، وهذا ما أفرزته الحركات الوطنية في سوريا والعراق وابان الحقبة الناصرية في مصر وفي مواجهتهم للاستعمار والفرنسي في المغرب العربي[1].

على هذا الاساس فأن السلطة في العالم العربي كانت تمتد حول مصدر شرعية اساسية الا هو التحرر من الاستعمار فمعظمها ابقى على شرعيته التقليدية التي تتخذ الاسلام او الانتساب الى الاصول العربية القومية مثل النظام(الملكي الاردني)، والعقلانية القانونية الدستورية والمتمثلة بالنظام الديمقراطي النيابي مثل لبنان وبعضها من جمع ما بين الاثنين التقليدي والعقلاني مثل المغرب، وبعضها على شرعية ثورية وهي تعتمد على القيادة الكاريزمية او نظام الحزب الواحد الذي يحكم بمفرده او يوجد ائتلافا من احزاب وقوى اخرى في المجتمع[2].

مما تقدم يمكن ملاحظة ان البحث حول مصدر شرعية الانظمة السياسية العربية يثير اشكالية كبيرة لان مصادر شرعيتها تختلط بعضها ببعض فالكثير منها تعتمد على اكثر من مصدر مثل التقليدي والعقلاني القانوني اوقد تكون حول انجازات النظام اذا قام بدور فاعل، وبذلك يكسب شرعية وتقبل افراد المجتمع.

لهذا يمكن القول بأن مصدر شرعية الانظمة السياسية كانت تستند على مصدرين اساسين وهما:-

اولا: الشرعية التقليدية : والتي تستند على المرجعية العشائرية والقبلية والدينية والادعاء بالانتساب الى الاصول العربية، فالشرعية التقليدية هي شرعية عصبوية تغلب عليها الصفة (القبلية العشائرية العائلية) وتعتمد على الحكم بمقتضى المرجعية الدينية كاساس للسلطة، ومنها المملكة العربية السعودية ومنها القائم على النسب الشريف للاسرة المالكة كما في المغرب والاردن اوماهي قائمة على مذهب معين مثل الاباضية في سلطنة عمان او منها على الصفة القبلية العشيرة والعائلية ومنها دول الخليج العربي وموريتانيا[3].

---

(1) ايليا حريق، **نشوء نظام الدولة في الوطن العربي** ، مصدر سبق ذكره، ص35.

(2) ثامر كامل محمد، اشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 200/2(بيروت: 2000) ، ص114.

(3) عبد الاله بلقزيز، ازمة الشرعية في الانظمة السياسية العربية ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 417، (بيروت: 2000) ص 83.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

يمكن القول ان هذه الشرعية يكون أساسها الرابط الديني الاسلامي وهو المصدر الذي قامت عليه الدولة العثمانية، اي اساس شرعية هذه الانظمة هو الدين والقبيلة والعشيرة[1] .

ثانياً: العقلانية القانونية: وهي المستندة على نظام برلماني دستوري وان الشعب هو مصدر السلطة والدستور هو الاساس في شرعية هذا النظام،ومنهم من يجمع مابين المصدرين التقليدي والعقلاني كما في الملكيات البرلمانية الدستورية.

ومن جهة أخرى يمكن أن نقسمها الى خمسة مكونات لفهم مسألة الشرعية وهي:[2]

1. الهوية العربية: وهي الدين واللغة، ويشير الى اهمية الدين في الحياة السياسية في مجال شرعية (الحاكم اوتجميع المعارضة).
2. التعددية الثقافية: يتميز التكوين القومي للدول العربية بالتعددية الثقافية وتعدد المكونات في النسيج الوطني العربي فهناك الاقليات القومية والدينية والطائفية تتعايش الى جانب الاكثرية وهو ما يدفع في العادة الدول الكبرى ودول الجوار الى استغلال هذه الاقليات لأضعاف شرعية الانظمة السياسية العربية وقد تعتمد بعض هذه الانظمة من جانبها في تدعيم سلطتها على اقلية معينة وتمنحها مكاسب سياسية واقتصاديه لتدعيم شرعيتها.
3. ازمة السلطة العربية: وهي طغيان القواعد التقليدية لكسب شرعيتها اي القبيلة والعشيرة هي المصدر الرئيس في كسب الشرعية لهذه الانظمة.
4. الاستعمار الغربي للدول العربية التي اثرت على الهوية العربية من ناحية نشر الثقافة الغربية ونشر اللغة والعادات والتقاليد الغربية التي تعد دخيلة على الشعوب العربية.
5. مسألة التحديث السياسي التي ظهرت في الدول العربية مؤخراً. فالانظمة العربية بعد ان فقدت شرعيتها فبداءت بتحول مقيد نحو الديمقراطية و التعددية سياسية ومشاركة جميع الاحزاب في العملية السياسية والهدف من هذا كله هو كسب الشرعية ،لكن هذه التحولات شكلية ولم تقف ورائها ارادة حقيقية .

---

(1) خميس حزام والي، مصدر سبق ذكره، ص103.

(2) برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الامة، مصدر سبق ذكره، ص 40.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

فالكثير من العلماء والباحثين يعتقد بأن الانظمة السياسية العربية اتجهت بهذه الخطوة لأجل تقوية الشرعية التي تستخدمها لتثبيت ركائزها سواء كانت تقليدية ام عقلانية قانونية، ووصفها بأنها أنظمة تسلطية يمكن ان يتضح من خلال النخبة الحاكمة التي تسيطر عليها وتحاول التدخل في جميع أمور الدولة وفي حياة المجتمع سواء كانت فكرية ام اقتصادية ام اجتماعية، وهي تحاول بذلك اعادة تشكيل الافكار والقضايا والمعتقدات والتي ينبغي ان يختص المواطن بها، والتي تحاول ان تكسب من خلالها شرعية سواء ان كانت بوسائل سلمية او قسرية عن طريق مؤسسات الردع والتي من خلالها تضبط وتتحكم بالنشاط الاصلي[1].

وكثيراً ما تقوم هذه الانظمة التسلطية بخداع المجتمع بالادعاء بحماية الوحدة الوطنية بهدف كسب ثقة المجتمع وبتالي تكسب مصدر شرعيتها عن طريق الوحدة الوطنية وقد تتضمن هذه المهمة استخدام التعسف والظلم واستخدام الاكراه بحجة حماية وحدة الوطن ،وهذا ماحدث في مصر عام (1981) والجزائر عام (1992) وأعلان حالة الطوارئ عند تدهور الوضع الداخلي بسبب النزاع الطائفي في مصر بين المسلمين والأقباط وفئات متطرفة تستغل هذا الوضع لتثبت نفسها وبناء شرعية لسلطتها يفعل هذه الاوضاع[2].

لكن لو لم تستطع هذه السلطة حماية المجتمع في مثل هذه الاوضاع سوف يؤدي هذا بالمحصلة الى فقدان هذه الانظمة مبررات وجودها ، وان مثل هكذا أنظمة انما هي صورة للتخلف السياسي التي وصلت اليه الدولة النامية وخاصة الانظمة السياسية العربية[3].

من خلال ما تقدم فأن الانظمة السياسية العربية يمكن ان نقسمها الى قسمين من حيث نظام حكمها :

اولاً: الانظمة الملكية

---

(1) حسين علوان، **اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي**، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2009)، ص68– ص69.

(2) عدنان السيد حسين، السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد207، (بيروت: 1996)، ص95.

(3) المصدر نفسه، ص96 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

الانظمة الملكية العربية هي انظمة شبه اوتقراطية، يتميز نظامها السياسي بوجود مؤسسة الملك الذي يمثل قمة النظام السياسي واليه ترجع معظم السلطات السياسية في الدولة التي يمارسها بواسطة وزراء يتبعون له مباشرة وهو يملك حق تعينهم وإقالتهم كما يتميز هذا النظام بأهمية الاسرة المالكة التي يعود اليها الكثير من القرارات الهامة كما في مسألة خلافة الملك. فأن الانظمة الملكية تعتمد بشكل رئيس على مصدر شرعية واحد وهو الولاء الديني والقبلي ، فضلاً عن الولاء المباشر للملك.

وهناك امثلة كثيرة على هذه الانظمة في الوطن العربي منها المملكة الاردنية الهاشمية تعتمد شرعيتها من الانتساب الى الرسول(ص) كذلك اعتمادها على العشائر كقاعدة لدعم النظام، كذلك الحال في النظام المغربي ، حيث يقوم النظام على الانتساب للرسول (ص)[1].

اما دول الخليج العربي فهي تتسم بأهمية القيم الدينية والقبلية فالاسلام والقبيلة يمثلان حجر الاساس في شرعية هذه الانظمة ومن جهة أخرى فأن هذه الانظمة لديها عوامل تساعدها في دعم شرعيتها واستمرارها هي الحماية الغربية لهذه الأنظمة فضلا عن مواردها الاقتصادية لأنها تعد دولا نفطية غنية كما ان بعض هذه الانظمة استخدمت مصدر آخر لشرعية نظامها وهو الدستور كما هو الحال في الكويت[2].

لكن من الواضح بأن شرعية الانظمة الملكية العربية تستمد من شخص العاهل فالانظمة القائمة هي أنظمة فردية[3]. من هنا يتضح بأن المصدر التقليدي للشرعية في الانظمة الملكية تعود الى البنية الاجتماعية الاقتصادية فهي ماتزال تقليدية من ناحية تركيبتها العشائرية ومماجعلها تتلاءم مع طبيعة الانظمة الملكية ذات الطبيعة الدينة والعشائرية هي الاخرى ، وبالتالي فانه احد عوامل استمرارها واستقرارها نسبياً لكن هذه الانظمة استخدمت مصادر جديدة للشرعية ولدعم قوتها وركائزها في الحكم واستمرارها[4]. وهذه المصادر هي:[1]

---

[1] خميس حزام والي، مصدر سيق ذكره، ص106.

[2] احمد الدين ، **الديمقراطية والانتخابات في الكويت** ، مجموعة من الباحثين ،واقع الانتخابات في الدول العربية ، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009)، ص88–ص89.

[3] المصدر نفسه ، ص90.

[4] خميس حزام والي ، مصدر سبق ذكره ،ص107.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

1. برامج الخدمات والرفاه الاجتماعي، بما يحسن صورة هذه الانظمة لدى مجتمعاتها، وخاصة البلدان النفطية منها.
2. توسيع مجال وفرص العمل لأعداد كبيرة من شرائح المجتمع.
3. انشاء اجهزة مدنية وعسكرية لتعزيز قوة الدولة وسيطرتها.

مع ذلك فأن هذه الانظمة ودائماً ما تحجم دائرة المشاركة السياسية وتعمل على تطويق اية محاولة لمشاركة الشعب،لكن كل هذه المحاولات لا يمكنها تغيير حال المجتمع او وقايتها من اي خطر حقيقي في ظل التغييرات الاجتماعية السريعة الذي نجم عن الثورة النفطية.

ثانياً: الانظمة الجمهورية

وهي نقيض الانظمة الملكية، فتعد الشعب هو المصدر الاساسي لشرعية ممارسة السلطة ، وهو ما نص عليه المواثيق والدساتير التي جاءت بها الثورات حين وصف هذه الثورات بالثورة الجماهيرية والشعبية ، فأن هذه الانظمة اعتمدت على قاعدة رئيسة في شرعيتها وهي (الايدولوجيا الثورية) بقدر ما عكست هذه الثورات مصالح الطبقات الشعبية الواسعة، او (بالزعامة المسلحة) والتي من خلالها تكثف الجهود وكل مشاعر النضال والبطولة الشعبية[2].

وبذلك فأن هذه الانظمة استندت على ثورتها والتي كانت شعارها هو نشر الحرية والعدالة والمساواة، والاستقلال وتحرير فلسطين وانجاز الوحدة الوطنية، وبذلك فأن الايديولوجية الثورية اكتسبت مصدر شرعية لدى الجماهير العربية [3].

وهذا ما حدث في مصر، اثناء أزمة السويس عام 1956 وبذلك اصبحت فكرة القومية (دين الدولة) وكذلك في مرحلة الوحدة المصرية السورية 1958– 1961 اذ تراجعت هذه الايدلوجية في عقدي الستينات والسبعينات[1].

---

[1] سعد الدين ابراهيم، **مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربي**،ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1984)، ص420– 421.

[2] جلال عبد الله معوض، مجموعة من الباحثين، **اشكالية المشاركة في الوطن العربي** ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 1993) ، ص55–ص56

[3] المصدر نفسه،ص57.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

وإذا كانت الايديولوجيات القومية قد ارتبطت بفكرة العروبة ففي الوقت الحاضر اصبحت الايديولوجية الوطنية في بعض الانظمة الجمهورية هي السائدة.

مما تقدم يتضح لنا ان الانظمة الملكية تختلف في مصادر شرعيتها عن الانظمة الجمهورية ، فالأنظمة الملكية لاتزال متمسكة بمصادر شرعيتها نفسها وان أضافت عليها جوانب قانونية ودستورية بينما الانظمة الجمهورية تآكلت مصادر شرعيتها فلا احد يستطيع، لان الحديث عن مقاومة الاستعمار وتحرير فلسطين والثورات التحررية وتم التحول الى شعارات اخرى بتوفير الرفاهية والحرية والعدالة الاجتماعية.

المطلب الثالث

الانظمة السياسية العربية والتعددية السياسية

نلاحظ أن اغلب الانظمة السياسية العربية تكاد تقتصر على ارادة فرد او مجموعة صغيرة بعيداً عن المشاركة الشعبية، وإذا كان التمثيل الحزبي في الحكومة يمثل مبدأ المشاركة السياسية الفعالة، ومع فكرة الديمقراطية، فأن الحياة الحزبية قد تراجعت الى أدنى المستويات في السنوات الأخيرة، ففي العربية السعودية ودول الخليج لا توجد احزاب سياسية وهناك حزب واحد مسيطر في سوريا ومصر قبل الثورة والجزائر، وبذلك يتم تحجيم المعارضة او الغائها ولا يوجد دور للمعارضة وان وجدت تكون على نطاق محدود بإمكان السلطة ان تسيطر عليها او تضربها[2].

ومن هذا المنطلق، اظهرت الدولة العربية ضيقها من التعددية السياسية والحزبية علماً بأن التعددية ظاهرة تزيد من طاقة الدولة على الانجاز وتعبر عن الفكر المتسامح، لكن فقدان التعددية في الدول العربية ادى الى تفاقم مشاكل الاقليات ومشاكل فئوية داخل المجتمع وحجمت قدرة الانظمة على التعامل مع الاقليات او الاتجاهات السياسية.

---

[1] احمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، العدد الثاني،(دمشق: 2008)، ص382.

[2] عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص93– ص94.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

وقد قسم غابرييل الموند التعددية الى نوعين الاول،أطلق عليه التعددية النشطة ويتميز بالاعتدال والاستقرار وتجده في الدول الاسكندنافية والثاني التعددية السلبية ويتميز بالتشتت والانقسام الايديولوجي ويجسده النظام الايطالي [1].

وفي ضوء ماجاء به (الموند) حول تقسيمه للتعددية ان الدول العربية يمكن ان نقسمها الى ثلاث أنظمة هي مايأتي:-

1. النظم اللاحزبية التي ترفض فكرة العمل الحزبي وتصفها بأنها تشق وحدة الامة، ولا توجد هناك اي تمايزات فكرية او أجتماعية او اقتصادية، فهذه الانظمة تستند الى ادلة دينية وتاريخية لإثبات ان الاحزاب تفرق بين الناس من الناحية الدينية هناك حزبان، حزب الله وحزب الشيطان، فهذه الانظمة تستحدث مشاركة سياسية غير حزبية، وهي القبيلة العشيرة وهيئات الشورى كما في المملكة العربية السعودية.
2. نظام التعددية المقيدة فهي تسمح بوجود تعدد في التنظيمات السياسية لكن بأولوية الحزب الحاكم، وتحاط هذه التنظيمات بقيود قانونية واجرائية تسلب فعالياتها، مثال على ذلك في مصر قبل ثورة25 يناير عند تكون حزب جديد يجب ان يخضع لمراقبة لجنة الاحزاب وتعرض عليه شروط منها ان يكون مختلف في توجهاته واسلوبه عن الاحزاب الاخرى القائمة، وفي تونس قبل الثورة تتوقف شرعية العمل السياسي، على أن تكون التنظيمات السياسية بعيدة عن التعبير عن دين او طائفة اوجهة معينة، وهذه الشروط موجودة في كثير من دول التعددية المقيدة.
3. نظم التعددية المطلقة، وهذه النظم يمكن ان نجدها في البلدان العربية التي شهدت تغييرات سياسية مثل مصر واليمن ولبنان والعراق بعد 2003، وهي لا تضع قيودا على تشكيل الاحزاب كما ان معظمها اقرب الى تمثيل قومية وطائفة معينة.

وبذلك فأن النظم السياسية في الدول العربية مثال للدكتاتورية والاستبداد بالسلطة وعدم سماح اي نظام بوجود تعددية حزبية ومشاركة فعلية لجميع المواطنين في العمل السياسي في الدول العربية فنجد

---

[1] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) ص150.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

هناك التفاف على قوانين الاحزاب السياسية والالتفاف حول الدستور نفسه اذا تعارض مع توجهات وافكار الحاكم والفئة او النخبة الحاكمة لذلك نجد بأن الدول العربية او معظمها تتسم بنظام التعددية المقيدة لكي تصبح واجهة لها على أنها ديمقراطية وفي المضمون فأنها مقيدة لأبسط اوجه الحرية للمواطن في البلاد.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

المطلب الرابع

التحول الديمقراطي في الانظمة العربية

يعدُ التحول الديمقراطي المنطلق الأساسي في الحياة السياسية العربية، في حين نجد أن الدعوة الى غرس قيم الديمقراطية في الواقع العربي واجهه عدة معوقات منها عدم الاستقرار، وازمة المشاركة السياسية وهي كالأتي

1. عدم الاستقرار السياسي

وهو يعني افتقاد البنى المؤسساتية السياسية المتمكنة على إدارة قيادة الدولة بالشكل التراتبي المنظم، ومما يبعد الدولة عن أي شكل انقسامي قد يصل أحياناً إلى تهديد وجودها، وإن أشكال الإضطرابات الداخلية التي تحدث داخل النظام منها سياسية وبعضها الأخر اقتصادي واجتماعي، كذلك ديني أو قومي، وإن أبرز أشكال معوقات الإصلاح والتنمية، لأنها تشغل المركز عن ممارسة سيادته على كامل اقليم الدولة، وتجعل من هذه الاضطرابات حالة للنزف الدائم للموارد الوطنية، ويعد العنف السياسي أحد أشكال عدم الاستقرار، ويكثر العنف في المناطق الأكثر تخلفاً.

وإن ما يميز المجتمعات العربية أنها تعاني من هامشية التجربة في الممارسة السياسية وتعتمد على المؤسسات التقليدية، ولقد أدى ذلك إلى بروز زعامات سياسية حظيت بتأييد واسع من قبل الجماهير، وبشعبية تعدت حدود الدولة الجغرافية، ومما أسهم بشكل كبير في إطالة عمر الانظمة الحاكمة المبنية على زعامات ولا سيما الملهمة منها نظراً لدورها في النضال من اجل الاستقلال [1] .

ومن ناحية ضعف السلطة السياسية ومشروعيتها فأنها مشكلة من المشكلات السياسية وهي أزمة شرعية السلطة السياسية، وهي تدور حول عدم مشروعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم وهي مشكلة دستورية تدور حول تحقيق الاتفاق العام والقبول بالسلطة السياسية القائمة، والاعتراف والرضا بها عبر اقناع المحكومين بالسند والمبرر الذي تعتمد عليه هذه السلطة في تفسير احتكارها اصدار القوانين وادارة شؤون المجتمع الداخلية وعلاقاتها الخارجية، ويمكن للنخبة السياسية التقليل من الأثر السلبي لهذه الأزمة عن طريق

---

[1] عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (273)، (بيروت: 2001)، ص54 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

(تسويقها) للمجتمع، أما بالنسبة للحكام (النخبة) تتعلق بإخفاء الطابع الشرعي على وجودهم في السلطة عبر إرجاع الحد الأقصى من الأثار الخيرة لنشاطهم وبشكل عام تحدث أزمة شرعية عندما تعبر النخبة الحاكمة أن مطالبة وسلوكيات الأفراد والجماعات التي تسعى للمشاركة في النظام السياسي، هي مطالب وسلوكيات غير شرعية [1] .

إن الأسباب التي تؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي تلعب دوراً هاماً في العوامل المعنية للتحول الديمقراطي، إذ نلاحظ أن نجاح النظام الديمقراطي في كثير من الدول المتقدمة هي في وجود الإستقرار، فهو يساعد على تضييق حده الصراع على الشرعية إلى أضيق الحدود ويسمح بالصراعات التي تأخذ شكل التنافس بين القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة، أما السمة البارزة في دول العالم النامي هي عدم الاستقرار السياسي، إذ نلاحظ أن الدول العربية تكون من ضمن هذا الاطار ، فالاعتبارات السياسية والانقلابات العسكرية والرعب والرشوة السياسية والفساد والانتخابات غير النزيهة وعدم الاعتراف بالمعارضة والتخلص منها والسعي إلى ذلك .

يعد الاستقرار السياسي في القدرة على الاستيعاب لمطالب القوى الجديدة من دون اجبارها على اللجوء إلى العنف هو أحد أبعاد الشرعية، وإن الأسباب التي تتعلق بعمليتي التحديث والتنمية التي تسعى اليها الدول لتحقيق الاستقرار وجعل النظام شرعياً، وأكثر قبولا لدى المواطنين، إلا أنه ربما يحصل العكس فتظهر نتائج سلبية مما يؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي، وإن من مظاهر عدم الاستقرار السياسي هي مظاهر العنف السياسي المنتشرة في ارجاء الدول والذي يأخذ دور الحروب الأهلية وحريات الفرد والانفصال ومحأولات الاغتيال والمظاهرات والإضطراب [2] .

كما ان موقف النخب الحاكمة في النظم السياسية العربية من الديمقراطية وفشلها في الاشتراك مع القوى السياسية في تكوين ثقافة سياسية للسلطة في إطار سياسي ثقافي مشترك ينطوي على ضمانات وعلى مصالح قابلة للتبادل في إطار سياسي، فضلاً عن عدم إستجابة هذه الأنظمة للمطالب الشعبية في تطوير

---

[1] محمد شطب عيدان، النخبة السياسية واثرها في التنمية السياسية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد (4)، (تكريت: 2009) ص147

[2] عبد الجبار احمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث رسالة ماجستير (غيرمنشورة) ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1994 ، ص35 – 40 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

الوضع السياسي، وتحديث الأوضاع والإصرار على الاستمرار بالسلوك السياسي القديم والسير على مبدأ الملكيات المطلقة وليس الملكيات الدستورية المقيدة بالدستور [1].

وأن غالبية النظم السياسية العربية الحاكمة لا تسمح بالتعددية بل أن سمة المحافظة على الأوضاع ورفض التغيير اصبحت سمة بارزة لأغلبية هذه الانظمة إذ أن اغلبها تحكم بلدانها لمدة طويلة من الزمن كما ذكر ذلك سابقاً أن بعضها لا يسمح بأي تغيير في قمة النظام السياسي عن طريق الانتخابات، كما ان بعضها الآخر لا يسمح بالتغيير في قمة النظام السياسي، ولا هيكلة الأساسي إلا بالوفاة أو الإنقلاب، كما أن أغلب النخب السياسية الحاكمة في الدول العربية لم تفهم حقيقة وجوهر الديمقراطية، وإن تعاملت معها فهي لم تتعامل معها من أجل الديمقراطية ذاتها، وإنما تعاملت معها بوصفها وسيلة للاستقلال وتحقيق التنمية الشاملة بصورة عامة، والتنمية السياسية بصورة خاصة، فكانت الديمقراطية وسيلة في هذه المعارك ولم تكن هدفاً أو جزءاً من التصور العام مثل الاستقلال والتنمية [2] .

2. أزمة المشاركة السياسية في الحياة السياسية.

تعد أزمة المشاركة السياسية من أبرز العوامل المؤثرة في إرساء البناء المؤسسي للدولة، إذ تمتد آثارها إلى نواحي الحياة السياسية كافة. ويستحوذ مصطلح المشاركة السياسية على اهتمام أغلب الدراسات الاجتماعية عامة والسياسية خاصة، إدراكاً لدورها وإسهاماتها المجتمعية المتعددة على صعيد الأفراد، أو بنية ومؤسسات النظم السياسية المختلفة.

وتتضمن المشاركة السياسية أوسع صيغ الإسهام في بناء النظم السياسية واختيار أفكارها، وبرامجها، وسياساتها، ومؤسساتها، وشخوصها وتحديد أهدافها، ووسائلها وأساليبها، ليكون لإرادة الأفراد المجتمعية وحدها الحق في مراقبة هذه النظم والسياسات والمؤسسات والأشخاص ومحاسبتها وتغيرها[3].

---

[1] عبد الرحمن النعيمي، مطلب الديمقراطية وحقوق الانسان وتنمية المجتمع المدني في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (318)، (بيروت: 2005)، ص99 .

[1] ثناء فؤاد عبد الله، ، مصدر سبق ذكره، ص177 .

(3) علي عباس مراد، **المجتمع المدني والديمقراطية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009، ص32.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

ورثت الدولة العربية البنى، والتنظيمات، والمؤسسات، والنظم السياسية والقانونية، والإدارية الأساسية من الدول الاستعمارية وغدت الدولة ذات سلطة وهيمنة مطلقة مما قلص الهامش الممكن للعمل السياسي المستق، فتم تقليص أو إلغاء الهامش الديمقراطي في ظل وجود صور من التعددية السياسية.

فأرتكزت نظم الحكم التي برزت خلال تلك الحقبة على قاعدة احتكار السلطة من جانب قوة سياسية أو جماعة واحدة، وبالرغم من لجوء تلك النظم إلى أجراء تغيرات على صعيد بنيتها السياسية عبر أجراء بعض الانفتاحات السياسية، إلا إن استمرار النخب الحاكمة في تلك النظم في ضبط وتوجيه نطاق المشاركة السياسية في حدود الإطار العام الذي يجعلها في منأى عن منافسة مواقعها وحكمها واحتكارها شبه المطلق للدور الأساس والفاعل، فقد وظفت البنية السياسية لتأدية أدوار مرتهنة بيد النخب الحاكمة أو استمرار محدودية تأثيرها وتعطيل صيغتها الدستورية والمؤسسية بشكل يعطل استجابتها للهامش الديمقراطي الذي شهدته الحياة السياسية لأغلب الانظمة العربية، لذلك نجد أن العملية السياسية مازالت من الناحية الفعلية محكومة في تلك النظم بتضاؤل وجود أي مستوى حقيقي للمشاركة في صنع وإقرار السياسات للإسهام الفعلي في الحياة السياسية، بالرغم من امتلاك تلك النظم مجموعة من المؤسسات السياسية والأشكال التطبيقية التي تنظم حركة النظام وتغطي كافة نشاطاته والوظائف التي يوكل إلى السلطة انجازها وذلك لاستمرار عمل البنية السياسية للنظم في المنطقة العربية وفق الخصائص الآتية:

1. افتقاد البنية المؤسساتية الحقيقية:

تفتقد البنية السياسية إلى المضمون الحقيقي الذي قامت من أجله بعدها أدوات للحكم الديمقراطي، وعجزها عن تأطير كافة النشاطات المفضية إلى إشباع المطالب وتحويلها إلى قرارات وسياسات تمثل الطابع الرئيس للعملية السياسية، فاستمرت المؤسسات السلطوية من أداء الدور الفاعل والمؤثر على حساب مشاركة المواطنين في مجمل العملية السياسية، وبالتالي وفي ظل غياب التقاليد الخاصة بالممارسة الديمقراطية وفق الأطر المؤسسية، أخذت السلطة الفعلية تتركز في يد النخب الحاكمة وغاب مبدأ الفصل بين السلطات

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

ورجحت كفة السلطة التنفيذية التي يأتي رئيس الدولة على رأسها، أي بمعنى أن السلطة المطلقة الممركزة لاتزال الصفة الرئيسة لأغلب النظم في المنطقة العربية[1].

2. عدم فاعلية المؤسسات التمثيلية:

أن النظم العربية ومؤسساتها التمثيلية لم تستطع الوصول إلى المستوى القادر على اتاحة إمكانية أسهام المواطنين في العملية السياسية وذلك يعود إلى عاملين[2]:

أ. هشاشة البناء الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسات، فهي مجرد إشكال صورية هيكلية لتحسين صورة هذه النظم والتستر على القوى المسيطرة والمتنفذة فيها ومن ثم هي ليست بقادرة على التمثيل والتمكين من المشاركة السياسية.

ب. فشلها في القيام بوظيفة بلورة وتجميع المصالح وهو ما أدى إلى رجحان كفة السلطات الأخرى وإعطاء دور للبيروقراطية حيث قدرته تنامت؛ لأن تصبح متعددة الوظائف لتتحول إلى جهاز حكم بدل جهاز خدمة.

وفضلاً عما تقدم فقد أسهمت جملة أسباب في تعميق أزمة المشاركة السياسية ومدى تعبير هذه المؤسسات عن الارادة المجتمعية وعجزها عن أن تكون قنوات تمارس عبرها تلك القوى العمل السياسي وتؤمن لها المشاركة الفاعلة في العملية السياسية، إذ إن أغلب الجمهوريات العربية لم تشهد تغيراً جوهرياً في العلاقات السياسية بين السلطة والمجتمع، تغيراً من شأنه إرساء مبدأ جديد للسلطة وإقامة مؤسسات سياسية مستقرة ذات فاعلية حقيقية على صعيد المشاركة في الحياة السياسية[3] وإنما جرى تغيراً شكلياً على البنية السياسية لم يسفر عن تحول حقيقي ينقل البنية السياسية للنظم الجمهورية إلى مستوى البنية الديمقراطية القائمة على المشاركة السياسية الواسعة.

3. شخصانية السلطة:

---

(1) خالد الناصر، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي في مجموعة باحثين : الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1998□1 ، ص61.

(2) حسين علوان، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 223 (بيروت: 1997)، ص72.

(3) جلال عبد الله معوض، مجموعة باحثين، **أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي** ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993)، ص76.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

تتسم المشاركة السياسية في النظم العربية بخضوعها للطابع الشخصاني، فالسلطة المطلقة لا تزال الصفة الرئيسة في أغلب تلك النظم، إذ أزاء ضعف البنية المؤسسية انحصر نطاق أصدار القرارات السياسية بالقادة والرؤساء وهمشت قدرة المواطنين على المشاركة الفاعلة في الأطر التنظيمية، وأخذ يتولى الرؤساء اتخاذ القرارات السياسية الإستراتيجية، أو التكتيكية في أطار من العلاقات الضيقة[1].

وبذلك ما تتميز به النظم العربية من خلال أنموذجها القيادي هو التفرد في ممارسة السلطة وانعدام المشاركة فيها والقهر الذي تمارسه على المجتمع للحفاظ على السلطة الأمر الذي يبعد تلك النظم عن أي طبيعة ديمقراطية؛ بسبب التوحد بين شخصية الحكام وبين المناصب التي يشغلونها مما يؤدي إلى نوع من الركود السياسي بسبب طابعها الوراثي في النظم الملكية وشبه وراثية في النظم الجمهورية بالرغم من جمهوريتها المرفوعة، وتحت كل ذلك تكمن أبعاد أزمة المشاركة السياسية في الحياة السياسية العربية فحين تهمش البنى والمؤسسات السياسية تسلب قدرة الأفراد من المشاركة الحقيقية في العملية السياسية وتحجيم دورهم يبرز دور الزعامة الفردية كامتداد طبيعي وحصيلة واقعية لانعدام فاعلية القنوات التنظيمية في تحقيق الأهداف السياسية.

(1) حسين علوان، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص75.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

الخاتمة

- ان نشاة الدول العربية لم تكن مدنية وانما خرجت من رحم الدول الاستعمارية وغلبت عليها اوليغارشية عسكرية او عائلية قبلية وذات اشكال ملكية وراثية وجمهوريات استبدادية.
- اصبح تداول السلطة في البلدان العربية عبر الانقلابات العسكرية (العراق ، مصر، سوريا).
- تستند الدولة العربية على شرعيتين: الاولى تقليدية ملكية قائمة على اساس العائلة او النسب (السعودية)، والثانية شرعية عقلانية متمثلة بالملكية الدستورية (الاردن).
- في الوقت الذي تتجه فيه اغلب دول العالم الى تبني نظام ديمقراطي تعددي تبنت اغلب انظمة الدول العربية في بداية نشاتها على نظام الحزب الواحد وغياب المشاركة السياسية والتعددية الحزبية والغاء الدور الحقيقي للمعارضة السياسية.
- ان هامشية التجربة في الممارسة السياسية داخل الانظمة العربية قد أدى ذلك إلى بروز زعامات سياسية حظيت بتأييد واسع من قبل الجماهير، وبشعبية تعدت حدود الدولة الجغرافية، ومما أسهم بشكل كبير في إطالة عمر الانظمة الحاكمة (عبدالناصر، معمر القذافي، الحبيب بورقيبه).

التوصيات:

- ضرورة تبني الدول العربية انماط جديدة للحكم بعيداً عن اشكالها التقليدية الملكية الوراثية او الجمهورية العسكرية.
- التوجه نحو تبني نظام تعددي حزبي حقيقي يعتمد على المشاركة السياسية ويبتعد عن الاقصاء والتهميش.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

المصادر

4. احمد الدين ، **الديمقراطية والانتخابات في الكويت** ، مجموعة من الباحثين ،واقع الانتخابات في الدول العربية ، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009).
5. احمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، العدد الثاني،(دمشق: 2008).
6. ايليا حريق، مجموعة من الباحثين، **نشوء نظام الدولة في الوطن العربي** ، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1989).
7. برهان غليون. **المحنة العربية الدولة ضد الأمة**، ط3 ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية2003).
8. ثامر كامل محمد، اشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 200/2(بيروت: 2000) .
9. جلال عبد الله معوض، مجموعة باحثين، **أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي** ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993).
10. جلال عبد الله معوض، مجموعة من الباحثين، **اشكالية المشاركة في الوطن العربي** ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 1993).
11. حسين علوان، **اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي**، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2009)، ص68– ص69.
12. حسين علوان، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 223 (بيروت: 1997).
13. خالد الناصر، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي في مجموعة باحثين : الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط،1998 .
14. خميس حزام والي، **أشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع الاشارة الى تجربة الجزائر**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
15. سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** ، ط3 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
16. سعد الدين ابراهيم، **مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربي**،ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1984).

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 353-374

17. عبد الاله بلقزيز، ازمة الشرعية في الانظمة السياسية العربية ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 417، (بيروت: 2000).
18. عبد الجبار احمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث رسالة ماجستير(غيرمنشورة) ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1994 .
19. عبد الرحمن النعيمي، مطلب الديمقراطية وحقوق الانسان وتنمية المجتمع المدني في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (318)، (بيروت: 2005).
20. عبد العالي دبلة، **الدولة** (رؤية سوسيولوجية)، ط1، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004) .
21. عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ، ط8 ، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006).
22. عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (273)، (بيروت: 2001).
23. عدنان السيد حسين، السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد207، (بيروت: 1996).
24. علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) .
25. علي عباس مراد، **المجتمع المدني والديمقراطية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009.
26. محمد شطب عيدان، النخبة السياسية واثرها في التنمية السياسية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد (4)، (تكريت: 2009) .